الأمم المتحدة

A/68/908–S/2014/358

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 June 2014
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي ممثلا للبلد الذي يترأس حاليا لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، أن أحيل إليكم طيه تقرير الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين لتلك اللجنة، الذي انعقد في نجامينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق)، فضلا عن ثلاثة مرفقات:

- نداء نجامينا المتعلق بالحالة السياسية والاجتماعية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى.
- الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وغابون لدى الأمم المتحدة*.
- قائمة بالمشاركين في الاجتماع.

* A/68/553؛ لم تستنسخ في هذه الوثيقة.

230315 160315 15-03473 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد زين شريف
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا عن اجتماعها الوزاري السابع والثلاثين

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٦

أولا - إقرار جدول الأعمال ٧

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب ٨

ثالثا - تقرير المكتب المنتهية ولايته ٩

رابعا - تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين ١٠

خامسا - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا ١٢

أنغولا ١٣

بوروندي ١٣

الكاميرون ١٤

جمهورية أفريقيا الوسطى ١٥

الكونغو ١٦

جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٧

غابون ١٩

غينيا الاستوائية ١٩

رواندا ٢٠

سان تومي وبرينسيبي ٢١

تشاد ٢٢

سادسا - تنفيذ مبادرة سان تومي ٢٣

سابعا - تعزيز برامج نزع السلاح والحد من الأسلحة في وسط أفريقيا ٢٥

ثامنا - القرصنة البحرية والأمن البحري ٢٩

تاسعا - مكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا ٣١

عاشرا – تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ المتعلق بالمرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة ٣٢

حادي عشر – ظاهرة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا ٣٤

ثاني عشر – إحاطة من هيئات تتمتع بمركز المراقب لدى اللجنة ٣٥

ثالث عشر – تقرير أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن وعن تطوير شراكاتها الاستراتيجية ٣٦

رابع عشر – مناقشات بشأن الموضوع المحدد المختار: وسط أفريقيا وخطر الإرهاب ٣٧

خامس عشر – استعراض الحالة المالية للجنة: تنفيذ الدول الأعضاء لإعلان ليبرفيل ٣٨

سادس عشر – مكان وموعد انعقاد الاجتماع المقبل ٣٩

سابع عشر – مسائل أخرى ٣٩

ثامن عشر – اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين ٣٩

تاسع عشر – كلمة شكر ٣٩

الضميمة الأولى: نداء نجامينا المعتمد في الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ٤٠

الضميمة الثانية: قائمة المشاركين ٤٣

مقدمة

١ - انعقد الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في نجامينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢ - وشاركت الدول الأعضاء التالية في الاجتماع: أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغابون وغينيا - الاستوائية والكاميرون والكونغو.

٣ - وتولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مهام أمانة اللجنة. ومثل الأمين العام السيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٤ - وشاركت بصفة مراقب كيانات الأمم المتحدة التالية: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

٥ - وشاركت أيضا بصفة مراقب الكيانات التالية: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٦ - وافتتح اجتماع الخبراء بحفل أدلي خلاله ببيانين: أدلى بالبيان الأول السيد موسى محمد داغو، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد، ممثلا حكومة تشاد، بينما أدلى بالبيان الثاني السيد أماندين روجيرا، سفير رواندا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس لجنة الخبراء. وشدد السيد داغو، في بيانه، على جملة أمور منها أهمية القيام خلال اجتماعات اللجنة باستعراض التطورات السياسية والمؤسسية في المنطقة دون الإقليمية ومسائل الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود والحكم والمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان، فضلا عن الوضع الراهن في كل دولة. وأشار إلى أن الاستعراض الذي ستقوم به اللجنة يهدف إلى بيان واقع الحال في الدول الأعضاء، مضيفا أن هدف المنظمة يتمثل في تشجيع الحكومات على المشاركة في عملية صنع القرار اللازمة لإحلال السلام والاستقرار في وسط أفريقيا، وهو أمر ضروري وشرط أساسي لتحقيق الازدهار. وفي سياق ملاحظاته، رحب رئيس لجنة الخبراء بالتعاون الذي كان قائما بين الأمانة والدول الأعضاء خلال الفترة التي تولت فيها رواندا الرئاسة على مدى الأشهر الأربعة السابقة، وهي أقصر فترة في تاريخ

اللجنة. وبالرغم من قصر تلك الفترة نسبيا، تمكنت رواندا من الاضطلاع بولايتها فيما يتعلق بالمسائل التالية:

- تقييم تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة السادس والثلاثين المعقود في كيغالي في آب/أغسطس ٢٠١٣؛
- إعداد جدول أعمال اجتماع اللجنة السابع والثلاثين بالتعاون مع أمانة اللجنة خلال اجتماع ممثلي الدول الأعضاء في نيويورك؛
- أعمال أخرى تتعلق بإعادة إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

٧ - وتخلل حفل افتتاح الاجتماع الوزاري ما يلي:

- بيان ادلى به رئيس المكتب المنتهية ولايته، رواندا؛
- بيان أدلى به ممثل الاتحاد الأفريقي، السيد كي دولاي كورنتان؛
- رسالة من أمين عام الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، تلاها نائب أمين عام الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، السيد غي بيير غارسيا؛
- رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، تلاها الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد أبو موسى؛
- بيان أدلى به وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد، السيد موسى فقي محمد.

أولا - إقرار جدول الأعمال

٨ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

'١' إقرار جدول الأعمال؛

'٢' انتخاب أعضاء المكتب؛

'٣' تقرير المكتب المنتهية ولايته؛

'٤' تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين؛

'٥' استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا؛

'٦' تنفيذ مبادرة سان تومي؛

'٧' تعزيز برامج نزع السلاح والحد من الأسلحة في وسط أفريقيا؛

'٨' القرصنة البحرية والأمن البحري؛

'٩' مكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا؛

'١٠' تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ المتعلق بالمرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة؛

'١١' ظاهرة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا؛

'١٢' إحاطة من هيئات تتمتع بمركز المراقب لدى اللجنة؛

'١٣' تقرير أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن وعن تطوير شراكاتها الاستراتيجية؛

'١٤' مناقشات بشأن الموضوع المحدد المختار: وسط أفريقيا وخطر الإرهاب؛

'١٥' استعراض الحالة المالية للجنة: تنفيذ الدول الأعضاء لإعلان ليبرفيل؛

'١٦' مكان وموعد انعقاد الاجتماع المقبل؛

'١٧' مسائل أخرى؛

'١٨' اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين.

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب

٩ - انتخبت تشاد بالتزكية رئيسا للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

١٠ - وانتخبت اللجنة أيضا أعضاء المكتب التالي ذكرهم:

- النائب الأول للرئيس: أنغولا؛
- النائب الثاني للرئيس: بوروندي؛
- المقرر: غينيا الاستوائية.

ثالثا – تقرير المكتب المنتهية ولايته

١١ – قدم الرئيس المنتهية ولايته إحاطة إلى اللجنة عن الأنشطة المضطلع بها منذ الاجتماع السادس والثلاثين المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ في كيغالي. وشدد على ما يلي:

- الإشراف على التحضير للاجتماع الوزاري السابع والثلاثين بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأمانة اللجنة؛
- قيادة المفاوضات والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أدت إلى اعتماد القرار المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“ بتوافق الآراء؛
- الدعوة، كعضو غير دائم في مجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع الأعضاء الأفريقيين الآخرين في المجلس (توغو والمغرب) والبعثات الدائمة لدول وسط أفريقيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، إلى العمل على عودة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- العمل مع أعضاء اللجنة على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين، بما في ذلك التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم واتفاقية كينشاسا، وتحديث نظم السجلات المدنية، بما في ذلك الأخذ بالنظم البيومترية لتحديد الهوية، والنظر في الأخطار الشاملة المحدقة بالسلام والأمن، من قبيل القرصنة والإرهاب.

١٢ – وبعد تقديم عرضه، شجع الرئيس المنتهية ولايته الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها إزاء اللجنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنفيذ إعلان ليبرفيل.

١٣ – وأحاطت اللجنة علما بتقرير المكتب المنتهية ولايته والذي قرأه رئيسها وأشادت بالأعضاء لما اتسم به عملهم من جودة ولتحضيرهم لاجتماع اللجنة السابع والثلاثين.

١٤ – وأشادت اللجنة برواندا لما أبدته في مجلس الأمن من التزام بتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولقرارها إيفاد وحدة عسكرية إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٥ – وأعربت اللجنة أيضا عن دعمها لتعبئة العضوين الأفريقيين في المجلس، وهما توغو والمغرب، وللجهود التي تبذلها فرنسا للإسهام في عودة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعا – تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين

١٦ – في أعقاب القرار الذي اتخذ في اجتماع كيغالي باستعراض التوصيات المقدمة في الاجتماعات السابقة، استعرضت اللجنة تنفيذ التوصيات المقدمة خلال اجتماعها الوزاري السادس والثلاثين. ورحبت بتنفيذ التدابير التالية:

١٧ – فيما يتعلق بالتوصية بتكييف ومواءمة القوانين الوطنية للدول الأعضاء المتعلقة بجميع أشكال الجرائم التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية ككل، دعت اللجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى عقد حلقات عمل خلال الاجتماعات المقبلة للجنة بغية الشروع في إجراء مناقشة بهدف التوصل إلى فهم أفضل لتلك الظاهرة.

١٨ – وفيما يتعلق بتعزيز قدرة آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، رحبت اللجنة بالجهود الرامية إلى تزويد تلك الآلية بثلاثة أطر إضافية وشكرت حكومة غابون على تزويدها بمكاتب جديدة.

١٩ – ورحبت اللجنة بترجمة استعراض الحالة الجغرافية السياسية إلى اللغة البرتغالية.

٢٠ – استعرضت اللجنة أيضا التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم وتنفيذه، حيث صدقت عليه تشاد ورواندا وغابون والكاميرون. وحثت اللجنة الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢١ – وقدمت كل من الدول الأعضاء معلومات عن التقدم المحرز في تحديث نظم سجلاتها المدنية واستخدام الاستدلال البيولوجي في تلك النظم وفي النظام الانتخابي. وأبلغت بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغابون وغينيا – الاستوائية والكاميرون والكونغو أنها في صدد وضع اللمسات الأخيرة على جواز السفر البيومتري أو أنها تستخدمه بالفعل في أقاليمها. وأبلغت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وغابون وغينيا – الاستوائية والكاميرون والكونغو عن أن مواطنيها يحملون بطاقات هوية بيومترية. وأشارت جمهورية الكونغو الديموقراطية إلى بدء استخدام بطاقات الهوية البيومترية اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٤ بينما أبلغت بوروندي أنه يتم وضع اللمسات الأخيرة على هذه العملية. وأبلغت تشاد ورواندا وغابون اللجنة باستخدام نظام بطاقات التصويت البيومترية في أقاليمها. ويجري أيضا وضع اللمسات الأخيرة على هذا النظام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٢ - وناقشت اللجنة أيضا مسألة تنفيذ مبادرة سان تومي (اتفاقية كينشاسا). ورحبت بتصديق أربعة دول من الدول الأعضاء في اللجنة على الاتفاقية، وهي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكونغو.

٢٣ - وأحاطت اللجنة علما أيضا بالمعلومات التي قدمتها جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون فيما يتعلق بتصديقهما على الاتفاقية. وأشار مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إلى أنه يلزم أن تصدق ستة بلدان على الاتفاقية كي تدخل حيز النفاذ ودعا الدول الأعضاء الأخرى إلى الإسراع في التصديق عليها.

٢٤ - وطلبت اللجنة أيضا من المركز دعم الدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا وبروتوكول نيروبي والدول الموقعة عليهما بهدف مواءمة تشريعاتها ومؤسساتها الوطنية، وشجعت الدول الأعضاء فيها على تبادل خبراتها الوطنية.

٢٥ - ورحبت اللجنة بتضمين جدول أعمالها موضوعا يتعلق بمكافحة الصيد غير المشروع والمبادرات التي اتخذها أعضاء اللجنة لتنبيه المجتمع الدولي ومكافحة تلك الظاهرة.

٢٦ - ورحبت اللجنة بتضمين جدول أعمالها العادي بندا عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ المتعلق بالمرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

٢٧ - وأحاطت اللجنة علما أيضا بالتقرير الوافي المقدم من الأمانة عن المساهمات المالية التي تقدمها حاليا الدول الأعضاء.

٢٨ - وقررت اللجنة أن تكرر تأكيد التوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس والثلاثين والتي لم تنفذ بعد، وهي:

(أ) وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة المخدرات وغيرها من المؤثرات العقلية وإنشاء أو تعزيز لجان وطنية تحقيقا لذلك الغرض بالتحديد، فضلا عن تقديم تقارير عن أنشطتها إلى اللجنة؛

(ب) وضع استراتيجية إقليمية وإطار للتعاون والحوار بشأن أمن السجون للتصدي للاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة في السجون، بدعم من مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

خامسا – استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا

٢٩ – شكّلت الوثيقة التي أعدتها أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا أساسا للنقاش فيما بين الدول الأعضاء.

٣٠ – وركز استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية على أربعة محاور رئيسية، وهي: التطورات السياسية والمؤسسية، والأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، و الحكم، والمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان.

٣١ – وأبرزت المناقشات أن الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا شهدت تغيرا كبيرا، إذ حلّ السلام محل الاضطرابات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحقّق الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتصارا عسكريا على حركة ٢٣ آذار/مارس المتمردة.

٣٢ – وفيما يتعلق بالتطورات السياسية والمؤسسية، لاحظت اللجنة أن الدول الأعضاء بذلت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهودا للتصدي للتحديات التي ينطوي عليها بناء النظم السياسية التوافقية وتعزيز سيادة القانون.

٣٣ – أما فيما يخص الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، فإن وسط أفريقيا يواجه مجموعة من التهديدات، منها الإرهاب المرتبط بالاتجار بالمخدرات، والأعمال المرتكبة من طرف جماعة بوكو حرام وحركة الشباب في البلدان المجاورة في المنطقة دون الإقليمية؛ والصيد غير المشروع؛ وانعدام الأمن البحري؛ وحالات ما يسمى بالقتل الطقوسي؛ والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ وظاهرة التمرد المسلح.

٣٤ – وبذلت الدول الأعضاء جهودا كبيرة لمعالجة المسائل المتعلقة بالحكم والمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. إلا أن أوجه تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، وممارسة الحكم الرشيد، وتحسين الحالة الإنسانية لا تزال تشكل تحديات بالغة الأهمية في وسط أفريقيا.

٣٥ – وأثنت اللجنة على أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتقديمها ورقة العمل بشأن استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا، وحثتها على إدراج توصيات في خاتمة الاستعراض.

٣٦ – وفيما يلي بيان للحالة الجغرافية السياسية والأمنية في كل بلد على حدة:

أنغولا

٣٧ - منذ عقد آخر اجتماع في كيغالي، ظلت الحالة السياسية والأمنية في أنغولا مستقرة. وواصلت الحكومة تركيز جهودها على مكافحة الفقر والبطالة والقضاء على أوجه عدم المساواة الاجتماعية بهدف إخراج البلد من مجموعة أقل البلدان نموا، وفقا لخطة التنمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إنجاز مشروع السكك الحديدية في ممر لوبيتو، الذي يشكل جانبا هاما من التنمية الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية، سيُمكّن البلدان المجاورة من تصدير منتجاتها.

٣٨ - وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، اعتمدت الحكومة، في أعقاب مؤتمر وطني، الخطة الاجتماعية الوطنية الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل الأساسية التي يواجهها الشباب.

٣٩ - أما على صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، تواصل بصورة مقنعة إنجازُ الحملة الواسعة النطاق لجمع الأسلحة وإزالة الألغام. غير أنه رغم بذل هذه الجهود، لا تزال أنغولا تعاني من آثار وجود عدد كبير من الألغام المضادة للأفراد على أراضيها.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت أنغولا تواجه ضغوطا شديدة بسبب الهجرة.

٤١ - وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن الحادث الذي وقع على الحدود بين أنغولا والكونغو يندرج ضمن الفترة قيد الاستعراض، إنما تم الفصل فيه بطريقة سلمية.

بوروندي

٤٢ - واصلت بوروندي بذل الجهود الرامية إلى استتباب الحياة السياسية والحالة الأمنية فيها وتوطيدهما. وتلقت اللجنة إحاطة بشأن عملية الانتقال لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي الجارية عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٠ (٢٠١٣).

٤٣ - ولا تزال الحالة الأمنية مرضية بوجه عام. وتواصل بوروندي الإسهام في الجهود الساعية إلى إحلال السلام في البلدان الأخرى، بما فيها الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٤ - وعلى الصعيد السياسي، تم التركيز بشكل خاص على الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة لعام ٢٠١٥ التي يُتوقع أن تكون سلمية إلى حد كبير، بالنظر إلى أن المعارضين السياسيين عادوا إلى المشاركة في الحياة السياسية واتفقوا جميعا على قواعد اللعبة قبل إجراء الانتخابات. ويجري اتباع النهج نفسه فيما يتعلق بالمراجعة المقترحة للدستور؛ فقد اختارت بوروندي الحوار ليكون مسارها في إيجاد حلول للخلافات السياسية.

٤٥ - وعلى أي حال، ينبغي أن تحفز الصعوبات الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تعاني منها بوروندي شركاءَ هذا البلد على الدعوة إلى زيادة حشد التمويل لأغراض تنفيذ الإطار الاستراتيجي الثاني للنمو والحد من الفقر، وذلك للحيلولة دون اندلاع التوتر والعنف.

الكاميرون

٤٦ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، واصلت الكاميرون إحراز تقدم على صعيد إحلال السلام والاستقرار.

٤٧ - فعلى الصعيد السياسي، تواصل توطيد العملية الديمقراطية، وتجسد ذلك في الانتخابات التشريعية والبلدية التي أجريت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. إذ جرت الانتخابات في أجواء سلمية وقال عنها المراقبون الوطنيون والدوليون على حد سواء إنها كانت حرة ونزيهة.

٤٨ - واكتسبت الهيئة المستقلة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات في الكاميرون، وهي هيئة انتخابات الكاميرون، مصداقيةً رغم بعض أوجه القصور التي لم يكن لها أثر على نتائج الانتخابات.

٤٩ - أما على الصعيد الاجتماعي، فلم يشهد البلد أية احتجاجات شعبية كبيرة خلال الفترة قيد الاستعراض.

٥٠ - وفي مجال الحكم، واصلت السلطات حملتها لتشذيب الآداب العامة، بطرق منها على وجه الخصوص ملاحقة الشخصيات التي يُشتبه في أنها اختلست أموالا عامة. وبغض النظر عن ذلك، فإن المرتبة التي احتلتها الكاميرون مؤخرا في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية تُبرز بوضوح ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

٥١ - واستمرت السيطرة على الحالة الأمنية بالرغم من حدوث تطورات متضاربة. فمن ناحية، زاد حجم الجرائم الحضرية الصغيرة التي تتميز بعمليات السطو على المنازل والسلب في الشوارع. ومن ناحية أخرى، أُبلغ عن حدوث عدد من حالات ما يسمى القتل الطقوسي في ياوندي وبافوسام، وقد ألقى المسؤولون عن إنفاذ القانون القبض بسرعة على مرتكبي هذه الأعمال ومن ساندوهم. ويجري اتخاذ إجراءات قضائية بشأن تلك القضايا.

٥٢ - وشهد الأمن عبر الحدود اضطرابات بسبب شنّ عناصر من جمهورية أفريقيا الوسطى غارات مسلحة في شرق البلد، وبسبب الأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام النيجيرية في

الشمال. فبعد النجاح في إطلاق سراح أسرة من السياح الفرنسيين كانت جماعة بوكو حرام قد اختطفتها في بداية السنة، عاودت الجماعة هجماتها باختطافها ليلة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ قسا كاثوليكيا فرنسيا.

٥٣ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، ففي أعقاب الأعمال التي قام بها تحالف سيليكا والتي عرضها الاستعراض السابق، هاجم رجال مسلحون من ذلك البلد السكان الكاميرونيين، ساعين وراء تحقيق غاية غير معلنة، وهي تحرير زعيم المتمردين في جمهورية أفريقيا الوسطى، عبد الله مسكين، الذي أُلقي القبض عليه وأُودع السجن في الكاميرون في الفترة قيد الاستعراض.

٥٤ - وردا على ذلك، عززت الكاميرون التدابير الأمنية على طول حدودها مع جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وكثفت وجودها في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى برفع عدد أفرادها العسكريين من ٥٠٤ أفراد إلى ٨٥٠ فردا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ ومدّت هذه البعثة بعتاد هام، بما في ذلك طائرة لاستعمالات وحدة الحماية الجوية؛ وعيّنت، وفقا لقرارات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، القائد العسكري للعملية.

٥٥ - وفي حين أن الجهود التي تبذلها السلطات لتأمين حدودها مع نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى تستحق الثناء، وجب الاعتراف أيضا بأنه ينبغي رصد الأوضاع الأمنية في هذين البلدين بحذر لاحتمال إخلالها بالسلام في المناطق الكاميرونية المجاورة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٦ - عرفت الفترة المشمولة بالتقرير تحطّم الآمال التي لاحت بخصوص الحالة السياسية والأمنية والتي أشار إليها التقييم السابق للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ فحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ”جهازها الإيديولوجي“، أي الجيش والشرطة والنظام القضائي، لم يتعرضا للفشل أو الانهيار، بل اختفيا تماما. وسادت في ظل هذه الظروف الاضطرابات والفوضى؛ إذ عانت جمهورية أفريقيا الوسطى أسوأ تحديات في تاريخها في جميع المجالات: حوادث نهب واسعة وعمليات قتل عشوائي واختفاء الخدمات الحكومية.

٥٧ - وأصبح القلق، الذي سبق أن أعربت عنه آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، بأن يأخذ النزاع طابعا دينيا حقيقة واقعة، بوقوع اشتباكات بين المسيحيين والمسلمين أسفرت عن مقتل مئات الأشخاص في مدينة بانغي خلال الأيام القليلة الماضية.

٥٨ - وتواجه جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا كارثة. فقد أدى تفشي انعدام الأمن إلى انهيار الاقتصاد وأصبحت الحالة الإنسانية ملحة للغاية.

٥٩ - غير أن مجموعة من التطورات والإجراءات المساعِدة التي ينفذها المجتمع الدولي منذ فترة تبعث على الأمل. وتشمل ما يلي:

- قرارا مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣)، الذي يعزز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، و ٢١٢٧ (٢٠١٣)، الذي أذن المجلس بموجبه بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- التعاون الجيد بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي أثناء الأعمال التحضيرية لاستبدال بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ببعثة الدعم الدولية (قيد النفاذ منذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).
- نشر القوات الفرنسية في إطار عملية سانغاريس لتقديم الدعم لبعثة الدعم الدولية، عملا بأحكام محددة من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣).
- تعيين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لكبار المسؤولين في البعثة.
- التزام الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ببذل مجموعة واسعة من الجهود وتأييد قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن بعثة الدعم الدولية.

٦٠ - ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه جمهورية أفريقيا الوسطى في إعادة بناء الدولة، علما بأن إرساء الحد الأدنى من الأمن في جميع أنحاء البلاد يشكّل أولوية قصوى. فدون حد أدنى من الأمن، سيكون من الصعب الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، ولا سيما تلك المتعلقة بالانتخابات.

الكونغو

٦١ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، حافظت الكونغو على ما حققته من إنجازات في مجالات السلام والأمن والاستقرار، وذلك في ظل اقتصاد سليم.

٦٢ - وعلى الصعيد السياسي، عقدت الحكومة والأحزاب الممثلة للأغلبية الرئاسية وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني ما يلزم من اجتماعات ومشاورات للنجاح في إجراء

الانتخابات المحلية في أجواء سلمية؛ وكان من المقرر عقد هذه الانتخابات في نهاية عام ٢٠١٣ غير أنها ستعقد عام ٢٠١٤.

٦٣ - وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مناقشات بشأن مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية بعد التنظيم المشترك لتعداد إداري خاص قبل ذلك بأشهر قليلة.

٦٤ - غير أن المعارضة التي يشار إليها بأنها متطرفة، والتي دعت منذ عام ٢٠١٢ إلى ''عقد مؤتمر قمة وطني لرد الاعتبار للجمهورية، وإحياء الديمقراطية، وإنقاذ البلد من كارثة''، لا تزال بمنأى عن هذه العملية. كما يواصل هذا الجناح المتطرف من المعارضة الإعرابَ عن رفضه القاطع لإمكانية إجراء تعديل للدستور، ولا سيما المادة التي تنص على حصر عدد الفترات الرئاسية في فترتين.

٦٥ - أما فيما يتعلق بالأمن، فقد شاركت الكونغو بكثافة في تسوية النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتولى الكونغو رئاسة لجنة متابعة اتفاقات ليبرفيل بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي من أكبر البلدان المساهمة بقوات في القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا. وقد انتقلت هذه القوات في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى بعثة الدعم الدولية، التي يقودها الجنرال جان - ماري موكوكو، الكونغولي الجنسية، بصفته الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الدعم الدولية. وقدمت الكونغو أيضا قسطا كبيرا من المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٦ - وفي هذا السياق، تستعد الحكومة للتدريب المتعدد الجنسيات والأبعاد على حفظ السلام الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي يدعى ''لوانغو ٢٠١٤''، والمقرر أن يُجرى في بوانت نوار عام ٢٠١٤. وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بوقوع حادث على الحدود مع أنغولا شهد احتجاز الجيش الكونغولي للعشرات من الجنود الكونغوليين رغما عنهم. ومن حسن الحظ، تم التوصل لتسوية سلمية بشأن الحادث.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية عددا من الأنشطة البارزة على الصعيدين السياسي والأمني.

٦٨ - فعلى الصعيد السياسي، شكل حدثان محور التركيز، وهما:

(أ) إنجاز حوار سياسي عن طريق عقد ''مشاورات وطنية'' بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني؛

(ب) إجراء نقاش بشأن إمكانية تعديل بعض أحكام الدستور، ولا سيما المادة ٢٢٠ التي تضع حدا لعدد الفترات الرئاسية.

٦٩ - وفيما يتعلق بالموضوع الأول، تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة القيمة نظمتها الحكومة والأغلبية الرئاسية. وكان الهدف منها تحقيق المزيد من الاتساق في التصدي المؤسسي للجماعات المسلحة. وبعد إجراء تلك المشاورات، أُعلن عن ''بداية جديدة'' وعن العديد من التدابير الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة رفات الرئيس السابق موبوتو ورئيس الوزراء السابق تشومبي إلى الوطن. غير أن جناحا متطرفا من المعارضة ظل بمنأى عن هذه المشاورات.

٧٠ - واختُتمت محادثات كمبالا للسلام في نيروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بتوقيع ثلاثة إعلانات.

٧١ - وبخصوص إمكانية تعديل الدستور، فلا يزال يسجل انقسام في الرأي على الرغم من تأكيد السلطات بأنه سيُلتزم بنص وروح المادة ٢٢٠.

٧٢ - ومن المظاهر التي ميزت الأنشطة الانتخابية إبداءُ المعارضة لمطالب تسعى إلى جعل النظام أكثر كفاءة وفعالية، وضرورةُ إتمام العملية الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠٠٦ بإجراء انتخابات محلية. وفي هذا الصدد، أُنشئت بالفعل لجنة انتخابية وطنية، بمشاركة الأغلبية الرئاسية والمعارضة والمجتمع المدني.

٧٣ - وواصلت السلطات بذل الجهود لتحقيق المزيد من الفعالية في مجال الحكم.

٧٤ - وتحسن الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود بصورة كبيرة في شرق البلد، نتيجة لجملة عوامل منها الانتصار العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على حركة ٢٣ آذار/مارس، وبدء حملة عسكرية أخرى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استهدفت تهديدات أخرى تشمل تحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، ومختلف جماعات ميليشيا الماي ماي.

٧٥ - ومع ذلك، ينبغي توخي درجة من الحذر والحيطة فيما يخص هذه المستجدات الأخيرة، حيث إنه يتبين من تاريخ النزاع في المنطقة أن بوسع الجماعات المسلحة أن تختفي ثم

تعيد تشكيل صفوفها تحت اسم آخر، وقد تنضم أحيانا إلى حركات مسلحة أخرى. وتشكل هذه الحالة مثالا واضحا على أنه يمكن، في إطار الخطة الاستراتيجية، تحقيق الأهداف العسكرية للحرب ولكن ليس بالضرورة أهدافها السياسية.

٧٦ - وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ساهمت بكتيبة وقوات شرطة وفرقة مدنية في بعثة حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن المتوقع أن تصل فرقة أخرى قريبا إلى هذا البلد.

غابون

٧٧ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في كيغالي، ظل الوضع العام في غابون على حاله، حيث طبعه السلام والاستقرار اللذان يسودان عادة هذا البلد.

٧٨ - وعلى الصعيد السياسي، واصلت الحكومة تركيزها على التحضير للانتخابات المحلية باستخدام النظام البيومتري للتحقق من الهوية؛ وكان من المقرر في أول الأمر إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر، لكنها أجريت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في آخر المطاف. وكان السبب الرئيسي في هذا التأخير هو أن السجل الانتخابي البيومتري لم يكن جاهزا في غضون الفترة الزمنية المنصوص عليها في الدستور.

٧٩ - ومن المتوقع صدور النتائج الرسمية للانتخابات بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الإقبال على الاقتراع كانت نسبة مرتفعة تجاوزت ٦٠ في المائة.

٨٠ - وسُجلت توترات اجتماعية خلال الفترة قيد الاستعراض، شملت إضرابا أعلنه المدرسون للمطالبة بدفع مستحقات إجازاتهم السنوية، واحتجاجات قام بها طلاب المدارس الثانوية ضد الإصلاح المقترح لمناهج الصفين التاسع والثاني عشر. وفي ظل هذه الظروف، عُلقت عملية الإصلاح بموجب قرار أصدره رئيس غابون، مما دفع الطلاب إلى استئناف جداولهم الدراسية العادية.

٨١ - وفيما يخص الأمن الداخلي في البلد وعبر حدوده، تميزت الفترة قيد الاستعراض بعدد من التطورات ذات الصلة بانعدام الأمن في المناطق الحضرية، وخاصة في ليبرفيل. وواصلت سلطات غابون بنجاح تنفيذ تدابير قوية للتصدي لهذه المشاكل.

غينيا الاستوائية

٨٢ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، ظلت غينيا الاستوائية واحدة من أكثر البلدان سلما واستقرارا في منطقة وسط أفريقيا.

٨٣ - وتمحور النشاط السياسي حول تشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت مؤخرا في هذا البلد.

٨٤ - وساعد استقرار البلد على جعله وجهة رئيسية لاستضافة الاجتماعات الدولية الكبرى التي تعقدها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مما جعل غينيا الاستوائية تحظى بإعجاب المجتمع الدولي.

٨٥ - وقررت غينيا الاستوائية تأجيل تنفيذ سياسة حرية التنقل في جميع أنحاء منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا نظرا لعدم توافر بعض عناصر خارطة الطريق التوافقية التي تُعد ضرورية لتنفيذ القرار الذي اتفق عليه رؤساء دول الجماعة في ليبرفيل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٨٦ - وفي هذا الصدد، لا تزال غينيا الاستوائية تواجه صعوبات هائلة في إدارة تدفق المهاجرين من خارج منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومن البلدان غير الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا، مما يضطر السلطات إلى تنفيذ عمليات طرد جماعي.

٨٧ - وظل معدل النمو الاقتصادي للبلد ثابتا، مما دفع الجمعية العامة إلى رفعه من قائمة أقل البلدان نموا.

٨٨ - وفيما يتعلق بالأمن في المنطقة دون الإقليمية، أوفدت غينيا الاستوائية وحدة عسكرية مجهزة بكمية كبيرة من المعدات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨٩ - وختاما، يتواصل الحفاظ بفعالية على الأمن داخل البلد وعبر حدوده، على الرغم من التقارير التي تفيد عن وقوع بعض حوادث اللصوصية المتفرقة، خاصة في مالابو وباتا.

رواندا

٩٠ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير في كيغالي، ظلت مؤشرات السلام والأمن والاستقرار الإيجابية التي لوحظت في رواندا مؤشرات ثابتة.

٩١ - فعلى الصعيد السياسي، أجرى هذا البلد انتخابات تشريعية شفافة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وعقد الدورة الحادية عشرة للحوار الوطني (أوموشيكيرانو) يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهي الدورة التي ضمت جميع أصحاب المصلحة في الحياة السياسية في البلد، سواء الذين يعيشون في رواندا أو المقيمون في الخارج، وذلك من أجل إجراء التقييم السنوي لإنجازات البلد ووضع الأساس للخطط ذات الأولوية للسنة التالية، على النحو

المنصوص عليه في الدستور. وفاز التحالف المكون من الجبهة الوطنية الرواندية وأربعة أحزاب سياسية أخرى بالانتخابات التشريعية، حيث حقق نصرا مدويا بالحصول على ٧٦ في المائة من الأصوات، مع مشاركة ٩٨ في المائة من الناخبين.

٩٢ - ومكنت هذه الأغلبية المريحة الحكومة من متابعة جدول أعمالها الطموح، الرامي إلى جعل رواندا بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

٩٣ - ومع ذلك، عانت رواندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تداعيات المزاعم التي أدلى بها فريق خبراء الأمم المتحدة، ورددتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي مفادها أن رواندا تقدم الدعم إلى متمردي حركة ٢٣ آذار/مارس. وما فتئت رواندا تنفي تلك الادعاءات.

٩٤ - وظل الوضع الأمني داخليا وعبر الحدود مستقرا بوجه عام.

سان تومي وبرينسيبي

٩٥ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، اتسم الوضع العام في سان تومي وبرينسيبي بالسلام والاستقرار.

٩٦ - وظلت الطبقة السياسية منقسمة حول مسألة إجراء انتخابات تشريعية مبكرة (معسكر رئيس الوزراء المخلوع، الذي يؤيده حزب العمل الديمقراطي المستقل) أو الانتظار حتى عام ٢٠١٤، على نحو ما اقترحه رئيس الجمهورية وحزب حركة تحرير سان تومي وبرينسيبي/الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ومن الواضح أن الخيار السائد كان هو الخيار الثاني، أي إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٤.

٩٧ - ومن المؤمل أن يحصل الجانب الفائز بهذه الانتخابات، أيا كان، على الأغلبية البرلمانية اللازمة للحفاظ على حكومة مستقرة، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية في ظروف يسودها السلام، وهي إصلاحات تحتاجها الجزيرتان اللتان تستعدان لبدء استخراج النفط، وهو هدف قُدم الوعد به في كثير من الأحيان.

٩٨ - وتجدر الإشارة إلى أن سان تومي وبرينسيبي هي أحد أكثر البلدان اضطرابا في وسط أفريقيا فيما يتعلق بالحكم.

٩٩ - وفيما يخص الأمن داخل البلد وعبر حدوده، استمرت السيطرة على الوضع في معظم الأحيان. وطالما أن التحقيقات بشأن دخول أسلحة إلى الجزيرتين بطريقة غير قانونية،

حسب ما أفادت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لم تثمر بعد أية نتائج ملموسة، فلا بد من مواصلة التحلي باليقظة والحذر.

تشاد

١٠٠ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير في كيغالي، فإن الوضع العام في تشاد، كما لوحظ منذ عام ٢٠٠٨، اتسم بإحراز تقدم نحو السلام والأمن والاستقرار.

١٠١ - وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية، فإن البيئة تتسم بالهدوء. وقد أنشئ إطار جديد للحوار سيشمل المجتمع المدني، يدعى الإطار الوطني للحوار بشأن السياسات.

١٠٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة المشتركة، التي تضم أعضاء من الأغلبية والمعارضة، وذلك من أجل التحضير للانتخابات الإقليمية والمحلية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤. كما أن تشاد حققت إنجازات سياسية هامة على الصعيد الدبلوماسي.

١٠٣ - وبالإضافة إلى المشاركة في التدخلات العسكرية في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي كان خطوة لقيت الترحيب، تم انتخاب تشاد لأول مرة في تاريخها عضواً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالأمن داخل البلد وعبر حدوده، وكما نوقش في الاجتماع الوزاري الأخير، فإن عملية السلام عملية إيجابية لأن تضرب بجذورها في بيئة سياسية داعمة.

١٠٥ - ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في رصد مؤشرات الأمن في البلد، وذلك جزئيا بسبب مناخ الاضطرابات المتواصلة التي شكل تهديدا خطيرا يحدق بدول المنطقة، بما فيها تشاد. فلم يحرز تقدم يذكر في النزاع الدائر في دارفور، مما جلب ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى شرق تشاد؛ وتواجه نيجيريا التوغلات العابرة للحدود التي تقوم بها طائفة بوكو حرام، والتي تركز على إفساد المذهب الإسلامي المتسامح الذي يمارس في البلد؛ وتظهر في ليبيا، وهي الآن ''دولة منهارة''، جميع العناصر التي تؤدي إلى الانفجار الداخلي، بما في ذلك الميليشيات القبلية والمتطرفة والجهادية التي تملك ترسانات حربية أفضل مما لدى العديد من دول المنطقة؛ وأبعد من ذلك في الجنوب، هناك جمهورية أفريقيا الوسطى، التي فر منها أكثر من ٧٥ ٠٠٠ لاجئ على طول الحدود إلى تشاد. ويظل الجيش في حالة تأهب دائم، مما له تكلفة بشرية ومالية لا يستهان بها، لأن تشاد، وهي تسعى إلى حماية حدودها، تحمي كذلك الحدود الشمالية للمنطقة دون الإقليمية.

توصيات بشأن استعراض الحالة الجغرافية السياسية

١٠٦ - بعد الانتهاء من استعراض الحالة الجغرافية السياسية، توصي اللجنة بما يلي:

(أ) تنظيم حلقة عمل دون إقليمية حول موضوع ''تكييف ومواءمة التشريعات الوطنية للدول الأعضاء بشأن ما يدعى الجرائم الطقوسية'' بدعم من أمانة اللجنة، على هامش الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين؛

(ب) قيام أمانة اللجنة بعرض استعراض الحالة الجغرافية السياسية الذي تعدّه الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا على الدول الأعضاء قبل أسبوعين على الأقل من عقد الاجتماعات الوزارية، وذلك لتتمكن من الحصول على تعليقاتها؛

(ج) قيام الجماعة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛ والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة بالعمل معا من أجل دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ بروتوكول نيروبي واتفاقية كينشاسا؛

(د) تنفيذ استراتيجية وإطار للحوار والتفكير بشأن أمن السجون في وسط أفريقيا، بدعم من المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛

(هـ) إدراج مسألة تسوية النزاعات الحدودية في إطار الحوار والتشاور الجاريين بين الدول المعنية في المنطقة دون الإقليمية؛

(و) إصدار بيان حول الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الضميمة الأولى، نداء نجامينا).

سادسا - تنفيذ مبادرة سان تومي

مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا

١٠٧ - عرضت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا التقرير المتعلق بالأنشطة الرئيسية التي نفذت منذ الاجتماع الوزاري الأخير في كيغالي فيما يتعلق بصياغة مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا.

١٠٨ - وأشارت اللجنة إلى أنه منذ الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة، ركزت أنشطة أمانة الجماعة في صياغة مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا الوسطى على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- إعداد التقارير ونشر وتوزيع المعلومات بشأن تعزيز العلاقات المدنية والعسكرية في وسط أفريقيا.

- تنمية القدرات التقنية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي في قطاع الأمن في وسط أفريقيا.

- تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال إصلاح قطاع الأمن في وسط أفريقيا.

١٠٩ - وذكرت الجماعة أنه منذ الاجتماع الوزاري الأخير للجنة، الذي عقد في كيغالي، عملت الجماعة بجد على نشر مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا.

١١٠ - ولا يزال العمل جاريا على وضع الصيغة النهائية للجوانب التقنية لهذه الوثيقة. وعندما يتم نشر مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا في شكل كتيب، سوف تكون متاحة للمؤسسات العسكرية والأمنية للدول الأعضاء في اللجنة لتوزيعها والترويج لها.

١١١ - ولهذا الغرض، أوصت اللجنة بأن تتيح الجماعة لأنغولا وسان تومي وبرينسيبي نسخة باللغة البرتغالية من مدونة قواعد السلوك المنشورة.

١١٢ - واستمرت أمانة الجماعة في تقديم الدعم التقني في مجال بناء القدرات المؤسسية إلى الدول الأعضاء في اللجنة بشأن الحكم الديمقراطي في قطاع الأمن في وسط أفريقيا.

١١٣ - وفي هذا الصدد، قدمت أمانة الجماعة مساعدة تقنية إلى السلطات الوطنية المختصة للبدء في عملية صياغة واعتماد مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في غابون. وقُدمت المدونة إلى قوات الدفاع والأمن في غابون خلال احتفال رسمي، وهي تستند إلى حد كبير إلى الأحكام ذات الصلة التي نصت عليها المدونة دون الإقليمية لقواعد السلوك، التي اعتمدتها ١١ دولة من أعضاء اللجنة في عام ٢٠٠٩.

١١٤ - كما أن أمانة الجماعة واصلت، بالاشتراك مع الخبراء الاستشاريين الوطنيين الذين تم استقدامهم لذلك الغرض، إعداد مشروع كتاب أبيض عن شركات الأمن الخاصة في وسط أفريقيا، وهي عملية أُطلقت في بداية عام ٢٠١٢.

١١٥ - وأوصت اللجنة بأن يقوم الوزراء باعتماد هذا الكتاب الأبيض حال الانتهاء من صياغته، وذلك في اجتماع تعقده اللجنة عقب اجتماع الخبراء الحكوميين للمصادقة عليه، الذي سينظمه الأمين العام للجماعة في عام ٢٠١٤ بشأن هذه المسألة.

١١٦ - وتمت الإشارة إلى أن التعاون والمساعدة الدوليين من المجالات الهامة لعمل أمانة الجماعة بشأن إصلاح قطاع الأمن في وسط أفريقيا.

١١٧ - وأحاطت اللجنة علما بأنه، كجزء من تنفيذ إطار سياسات الاتحاد الأفريقي لإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا، الذي اعتُمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في أديس أبابا، شاركت أمانة الجماعة في حلقة العمل التشاورية بشأن مشروع المذكرات التوجيهية التنفيذية الذي أعده الاتحاد الأفريقي من أجل وضع مدونة قواعد السلوك لمؤسسات قطاع الأمن في أفريقيا، وهي الحلقة التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

١١٨ - وتكمل المدونة الجديدة لقواعد السلوك وتُتمم المدونة التي اعتمدتها هيئات صنع القرار في الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠١ تحت رعاية مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وتختلف عنها من حيث أنها تأخذ مسألة شركات الأمن الخاصة في أفريقيا في الحسبان.

سابعا - تعزيز برامج نزع السلاح والحد من الأسلحة في وسط أفريقيا

١١٩ - أحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها لتنفيذ اتفاقية كينشاسا. وتركز تلك الأنشطة على مجالين من المجالات ذات الأولوية هما:

- تقديم الدعم لبناء القدرات المؤسسية في الدول الأعضاء على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية.

١٢٠ - وقالت الجماعة إنها، في انتظار بدء نفاذ اتفاقية كينشاسا، تواصل اتخاذ تدابير رامية إلى دعم بناء القدرات المؤسسية في الدول الأعضاء، بسبل منها تقديم المساعدة لإنشاء وتشغيل لجان وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٢١ - وفي هذا الصدد، ووفقا للتوصيات المنبثقة عن الاجتماع التحضيري التقني الذي انعقد في ليبرفيل يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، يعتزم الأمين العام للجماعة الاقتصادية عقد منتدى وطني بشأن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبرفيل، غابون، في الربع الأول من عام ٢٠١٤. وسيهدف المنتدى، في جملة أمور، إلى زيادة

وعي السلطات الغابونية بضرورة إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتشغيلها بأسرع ما يمكن.

١٢٢ - ومن الجدير بالإشارة أنه يجري التحضير لعقد منتديات مماثلة للمنتدى المعقود في غابون. وستعقد هذه المنتديات طوال عام ٢٠١٤ في أربعة من البلدان الأخرى المستهدفة، وهي الكاميرون والكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

١٢٣ - وفي هذا الخصوص، أوصت اللجنة بأن يقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية في تعميم الدليل الصادر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونشره على الدول الأعضاء.

١٢٤ - وفيما يتعلق بالتعاون وتبادل الخبرات، شاركت أمانة الجماعة الاقتصادية في الاجتماع السنوي الثاني للجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق التابعة للاتحاد الأفريقي، المعقود في أروشا، بجمهورية تترانيا المتحدة، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٢٥ - ولاحظت اللجنة أن تنفيذ اتفاقية كينشاسا ينطوي على صعوبات منها ما يلي:

- عدم كفاية عدد الدول المصدقة على الاتفاقية، الذي لا يمنع بدء نفاذ الاتفاقية فحسب ولكنه يعرقل أيضا وضع وتنفيذ برنامج للأنشطة ذات الأولوية مدته خمس سنوات، ما فتئت اللجنة توصي به منذ الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين.
- إنشاء وتشغيل لجان وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء في اللجنة تستوفي المعايير التي حددتها أمانة الجماعة الاقتصادية في الدليل الذي أصدرته عام ٢٠١٢.

١٢٦ - وأبلغت اللجنة أن الكاميرون قد صدقت على اتفاقية كينشاسا وأن صكوك التصديق ستودع في بداية عام ٢٠١٤.

١٢٧ - وشجعت اللجنة الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية كينشاسا على القيام بذلك.

١٢٨ - ولتهيئة الفرص، وريثما يتم إنشاء وتفعيل شبكة العمل المعنية بالأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا، بدأت أمانة الجماعة الاقتصادية عملية تعاونية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مع مركز السلام والأمن ومنع العنف المسلح، مقره في برمنغهام، بالمملكة المتحدة، بعد التوقيع على مذكرة تفاهم، رحبت بها اللجنة. وأبلغ مركز السلام والأمن ومنع العنف

المسلح اللجنة بأن الاجتماع الخامس الذي تعقده الدول الأعضاء كل سنتين للنظر في برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٢٩ - وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن تعقد الأمانة، خلال الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين، اجتماعا تقنيا مع الدول الأعضاء تحضيراً للاجتماع الذي يعقد كل سنتين. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماع الذي يعقد كل سنتين وحثت الجماعة الاقتصادية على مساعدتها، كما فعلت بالنسبة لمعاهدة تجارة الأسلحة.

١٣٠ - وبعد العرض الذي قدمته الجماعة الاقتصادية، قدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إحاطة بشأن نزع السلاح في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، تناول فيها التطورات المتعلقة بالصكوك والآليات السياسية والقانونية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بشأن مراقبة الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل. وتحدث ممثل المركز، خصوصا، عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومشاركة عدد أكبر من الدول في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والتصديقات الإضافية على اتفاقية كينشاسا، واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة.

١٣١ - وأكد المركز على أهمية تقديم التقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، مشيرا إلى أن نصف الدول الأعضاء في اللجنة فقط قد أرسلت تقارير عن عام ٢٠١٢، وشجع هذه الدول على تقديم التقارير عن عام ٢٠١٣. وأطلع المركز اللجنة أيضا عن نتائج المؤتمر الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أي اعتماد وثيقة طموحة لتنفيذ برنامج العمل، تتضمن إشارات إلى حقوق الإنسان والحد من العنف المسلح والتعاون الإقليمي والعلاقة بين المبادرات الإقليمية والعملية الشاملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

١٣٢ - وإضافة إلى ذلك، أُبلغ المشاركون عن الأعمال التحضيرية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠١٤، المقرر عقده في الأسبوع الممتد من ١٦ إلى ٢٤ حزيران/ يونيه ٢٠١٤.

١٣٣ - وأفاد المركز بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها لا يزالان يؤثران سلبا على عدة بلدان في وسط أفريقيا. وتجد الدول المعنية صعوبة

في إدارة هذه المشكلة وإيجاد حلول دائمة لها. وأبرز المركز أن من شأن برنامج لوسم وتسجيل الأسلحة المملوكة للحكومة والجهات الخاصة أن يساعد في إدارة تلك المشكلة.

١٣٤ - وقال الممثل إن المركز يرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو أول قرار يتناول فيه حصرا مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأوضح مختلف أحكامه.

١٣٥ - وفي هذا الصدد، أشار المركز إلى أن مكتب شؤون نزع السلاح قد أرسل مذكرة شفوية إلى الدول لإبلاغها بأن الموعد النهائي لتقديم التقارير هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقدم تفاصيل أخرى بشأن تقديم التقارير.

١٣٦ - وفي ضوء الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين لعام ٢٠١٤ بشأن برنامج العمل والزخم الحالي الذي يحيط بمعاهدة تجارة الأسلحة، دعا المركز الدول التي بوسعها التصديق على اتفاقية كينشاسا إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

١٣٧ - وشدد المركز على أهمية الإسراع ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، مما من شأنه أيضا أن يسهم في إحلال السلام والأمن في وسط أفريقيا. ومنذ فتح باب التوقيع على المعاهدة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وقعت عليها ١١٥ دولة، من بينها ست دول في المنطقة دون الإقليمية. وشجع مكتب شؤون نزع السلاح الدول الأخرى في المنطقة دون الإقليمية على الانضمام إلى الدول الموقعة على المعاهدة ودعا إلى التصديق على المعاهدة. وفيما يتعلق بفتح باب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، أبلغ المركز أعضاء اللجنة أيضا أنه وضع هيكل تمويل لدعم التعاون، وهو مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، وذلك بغرض تنظيم الأسلحة.

١٣٨ - وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، حث المركز أيضا الدول الأعضاء الأربع في المنطقة دون الإقليمية التي لم تقدم بعد تقارير إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وأبلغ اللجنة بمشروع إقليمي يهدف إلى مساعدة الدول في إعداد تقاريرها الأولية. كما اقترح المركز أن تناقش اللجنة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في اجتماع مقبل.

١٣٩ - وأبلغ كل من الجماعة الاقتصادية ومركز السلام والأمن ومنع العنف المسلح اللجنة بأن المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية سيعقد في المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤.

تنفيذ خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب و منع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

١٤٠ - ذكر المنسق الإقليمي لشبكة مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في وسط أفريقيا اللجنة بأن حلقة العمل الإقليمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب قد عقدت على هامش الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنةالذي انعقد في برازافيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتمثلت أهم نتيجة توصلت إليها حلقة العمل في إنشاء شبكة لمنسقي جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني وتعيين منسق إقليمي.

١٤١ - وقال المنسق الإقليمي إن منطقة وسط أفريقيا معرضة لتهديدات إرهابية بسبب بؤر التوتر الموجودة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، مع إمكانية توغل جماعات من الصومال.

١٤٢ - وشدد المنسق الإقليمي على ضرورة تنفيذ خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب بغية تزويد وسط أفريقيا بخطة فعالة لمكافحة تلك المشكلة.

١٤٣ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمها المنسق الإقليمي عن سلسلة حلقات العمل التي ستعقد ابتداء من عام ٢٠١٤ بشأن بناء قدرات الشرطة (غابون، ٢٨-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، والضوابط الحدودية، (الكونغو)، وغسل الأموال (ينظمها فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا)، والعدالة (سان تومي وبرينسيبي)، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (بوروندي)، والحقوق المدنية (الكاميرون).

١٤٤ - ودعا المنسق الإقليمي الدول إلى زيادة التزامها السياسي والمالي ووضع رؤية مشتركة، قبل التأكيد على أهمية بناء قدرات الدول ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة وأهمية ضمان احترام حقوق الإنسان. وأخيرا، شكر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على ما قدمه من دعم.

ثامنا - القرصنة البحرية والأمن البحري

١٤٥ - تابعت اللجنة باهتمام كبير العرض الذي قدمته أمانة الجماعة الاقتصادية عن حالة السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا والتقدم المحرز في تشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا وتنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي.

١٤٦ - وأشير إلى أن انعدام الأمن في خليج غينيا ما زال يؤثر تأثير كبيرا على الأمن والاقتصاد والمجتمعات المحلية في منطقة وسط أفريقيا، مما يهدد أمن دول المنطقة وازدهارها.

١٤٧ - وفيما يتعلق بتشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، أبلغت أمانة الجماعة الاقتصادية اللجنة بتأخر الدول الأعضاء، باستثناء الكونغو، في تمويل البدء الفعلي

لأنشطة المركز، علما بأن الآلية ذات الصلة اعتُمدت في الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، المعقود في نجامينا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ودعت أمانة الجماعة الاقتصادية الدول إلى الوفاء بالتزاماتها المالية فيما يتعلق بالمركز.

١٤٨ - وفيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي، أبلغت أمانة الجماعة الاقتصادية عن اجتماعي المتابعة المعقودين في داكار وليبرفيل، تحضيرا لإنشاء مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي سيكون مقره في الكاميرون، وعن اجتماع مجموعة الثمانية + ٢ الذي انعقد في أبوجا. وقالت أمانة الجماعة الاقتصادية إن تنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي يتطلب جعل مدونة قواعد السلوك ملزمة في غضون ثلاث سنوات.

١٤٩ - وقدم وفد الكونغو أيضا آراء ثاقبة بشأن الخطوات المتخذة لإنشاء المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا في بوانت نوار، وقال إن بعثة خبراء تابعة للجماعة الاقتصادية قامت بزيارة برازافيل وبوانت - نوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتقييم المعدات التقنية والمتخصصة وإن تشغيل المركز من المتوقع أن يبدأ في شباط/فبراير ٢٠١٤. واتخذت الكونغو أيضا خطوات تنظيمية ومؤسسية لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي، بما في ذلك على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وتمخضت هذه الجهود عن إعادة إدراج الكونغو في ''القائمة البيضاء'' لخفر سواحل الولايات المتحدة. وأخيرا، أشير إلى أن الاتحاد الأفريقي قد عين الكونغو لعرض الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠، التي سيعتمدها مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في أديس أبابا.

١٥٠ - وأبلغت الكونغو اللجنة بأن جمعية المنظمة البحرية الدولية قد اعتمدت، في دورتها الثامنة والعشرين، قرارا يقضي بإنشاء الصندوق الاستئماني للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا التابع للمنظمة البحرية الدولية.

١٥١ - وأحاطت اللجنة علما بالخطوات التي اتخذتها حكومة الكاميرون لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي، بما فيها إنشاء لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة.

١٥٢ - وبعد المشاورات التي دارت بشأن هذه المسألة، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) عقد اجتماع لوزراء النقل والبحرية التجارية ورؤساء الإدارات المعنية لتحديد كيفية تمويل تشغيل المركز وكيفية صرف مساهمات الدول؛

(ب) قيام الدول الأعضاء التي وقعت على البروتوكول بدفع مساهماتها في الميزانية الإجمالية لبدء أعمال المركز البالغة ٦٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية،

التي اعتمدها مجلس وزراء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في نجامينا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والموزعة على النحو التالي:

- أنغولا وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو : ٠٠٠ ٠٠٠ ٩١ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية
- تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية: ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٥ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية
- جمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي: ٠٠٠ ٢٥٠ ٣٣ من فرنكات الجماعة المالية

(ج) شروع الدول الساحلية في إصلاح قطاع الأمن والأمن البحري، الذي سيكون من الصعب بدونه تنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي. ويمكن تركيز ذلك الإصلاح على ستة مجالات، وهي الإدارة البحرية والاقتصاد البحري والولاية البحرية والتحصينات البحرية والأمن البحري والاستجابة والإنقاذ في البحر.

تاسعا - مكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا

١٥٣ - أوصت اللجنة بعقد مناقشة متعمقة بشأن مكافحة الجماعات المسلحة من غير جيش الرب للمقاومة التي تعمل في وسط أفريقيا، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، ومليشيا المايي - مايي.

١٥٤ - وأبلغ مكتبُ الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اللجنةَ بأنه يواصل، بالتعاون الوثيق مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة، جهود وأنشطة التنسيق التي يضطلع بها من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للتصدي لخطر وتأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة، التي أقرها مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٥٥ - وفي هذا الصدد، عقد المكتب، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبدعم من شركائه الدوليين، الاجتماع الذي يعقد كل سنتين لجهات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بجيش الرب للمقاومة في عنتيبي، بأوغندا، في آب/أغسطس ٢٠١٣.

١٥٦ - وفي ذلك الاجتماع، استعرض المشاركون المبادرات العسكرية والسياسية والإنسانية ومبادرات حقوق الإنسان ووضعوا أنشطة لفترة الستة أشهر المقبلة في سياق خطة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية.

١٥٧ - وأبلغ المكتب أيضا عن الأعمال الجارية تحضيرا للاجتماع المقبل بشأن ذلك الموضوع المقرر عقده في عنتيبي.

١٥٨ - وفيما يتصل أيضا بمكافحة جيش الرب للمقاومة، أفاد المكتب بأن الممثل الخاص للأمين العام شارك في مؤتمر استضافه البرلمان الأوروبي في بروكسل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سعى إلى إعادة تركيز الاهتمام الدولي على مسألة جيش الرب للمقاومة.

١٥٩ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، في بروكسل أيضا، شارك الممثل الخاص في اجتماع للفريق العامل الدولي المعني بجيش الرب للمقاومة الذي يشارك في رئاسته الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. واتفق أعضاء الفريق العامل على أهمية تعزيز الدعم السياسي والمالي لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي حتى تتسنى الاستفادة من اتساع نطاق العمليات العسكرية الذي شهدته الآونة الأخيرة.

١٦٠ - وأخيرا، أفاد المكتب بأن الممثل الخاص للأمين العام قام، خلال عرض تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مؤخرا على مجلس الأمن، بتوجيه انتباه أعضاء المجلس مرة أخرى إلى مسألة المنتسبين لجيش الرب للمقاومة. وقد نوقشت هذه المسألة بالتفصيل.

١٦١ - وعلاوة على ذلك، شدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى وضع حد لأنشطة جيش الرب للمقاومة، لا سيما في ضوء اتسام الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالهشاشة البالغة.

١٦٢ - وأوصت اللجنة بمناقشة مسألة الجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، بالإضافة إلى جيش الرب للمقاومة.

عاشرا - تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ المتعلق بالمرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة

١٦٣ - قدم وفد الكونغو عرضا عن الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

١٦٤ - وأشارت اللجنة إلى أن الكونغو قد اتخذ العديد من الأنشطة من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي هو أداة أساسية لحماية المرأة وتحسين وضعها. وأُبلغت اللجنة بالبرامج الرامية إلى رفع مستوى وعي المسؤولين وأفراد القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدرك في برازافيل وبوانت - نوار ودوليزي ودجامبالا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعميمه عليهم.

١٦٥ - ورحبت اللجنة أيضا بما يلي:

- اعتماد السياسة الجنسانية الوطنية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣.
- وضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة.
- سن تشريع لحماية حقوق المرأة وتعزيزها.

١٦٦ - ولاحظت اللجنة أيضا أن الكونغو يعلق أهمية كبرى على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في التراعات المسلحة، ونظرت في مسألة التوعية بقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ وتعميمه.

١٦٧ - وأُبلغت اللجنة بأن حكومة الكونغو تعتزم ترجمة نص القرار إلى لغتين وطنيتين، وهما لغة اللِّينغالا ولغة الكيكونغو. وأشارت اللجنة أيضا إلى تصميم الكونغو على تنفيذ قراراي مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتعلقين بالعنف الجنسي ضد المرأة في التراعات المسلحة. ويعلق الكونغو أهمية كبيرة على هذه المسألة، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة الملحة التي يتسم بها وضع المرأة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦٨ - وفيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أطلعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنةَ على برنامجها لعام ٢٠١٤ المتعلق بتدريب النساء بشأن موضوع العنف المسلح والحرب ومكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد جاءت برامج التدريب الوطنية تلك نتيجة للتوصيات المقدمة في الحلقة الدراسية دون الإقليمية المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٢ في نجامينا.

١٦٩ - وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المشمولة ببند جدول الأعمال قيد النظر.

١٧٠ - ودعت اللجنة إلى وضع استراتيجية إقليمية وإطار للتعاون والتفكير بشأن أمن السجون من أجل التصدي للاغتصاب والعنف الجنسي في السجون بدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية.

حادي عشر - ظاهرة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا

١٧١ - قدم الوفد الغابوني عرضا عن الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا، في أعقاب التوصية التي قُدمت خلال الاجتماع السادس والثلاثين للجنة بإدراج هذا البند في جدول أعمال اجتماعاتها المقبلة.

١٧٢ - وأطلع وفد غابون اللجنة عن الخطوات والمبادرات المحددة التي اتخذتها حكومة البلد في إطار دعم وتعزيز جهود مكافحة الصيد غير المشروع التي تبذلها الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

١٧٣ - وأشارت اللجنة إلى أنه، على الصعيد الدولي، اشتركت غابون وألمانيا في تنظيم الحدث الرئيسي الذي أعقبته مناقشة رفيعة المستوى بشأن موضوع ”الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروعة بالأحياء البرية: جريمة متعددة الأبعاد وتحدٍّ متزايد يواجه المجتمع الدولي“ والذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في نيويورك على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. واستجاب عدد من رؤساء ووزراء الدول الأعضاء للدعوة التي وجهها الرئيس علي بونغو أونديمبا ووزير خارجية ألمانيا، غيدو فيسترفيليه. وكان من بين الحاضرين أيضا نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرهما من كبار مسؤولي الأمم المتحدة وقادة المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

١٧٤ - وأجمع المشاركون على أن التجارة بالأحياء البرية المهددة بالانقراض عقبة كأداء تحول دون إعمال حقوق الإنسان العالمية وإحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية. وفي أعقاب ذلك الاجتماع، وُجهت رسالة إلى الأمين العام (A/68/553) يتضمن مرفقها توصيات هامة، منها ما يلي:

- تعيين ممثل أو مبعوث خاص للأمين العام معني بحماية الحيوانات والنباتات، يكون مسؤولا عن تعبئة المجتمع الدولي لمكافحة الصيد غير المشروع.
- إنشاء فريق أصدقاء تترأسه وفود من وسط أفريقيا.

- تقديم قرار إلى الجمعية العامة بشأن الصيد غير المشروع يسلط الضوء عما يترتب عنه من آثار، من النواحي البيئية والاقتصادية والأمنية.
- عقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة تستضيفه غابون.

١٧٥ - ورحبت اللجنة باقتراح وفد غابون النظر في وثيقة الجمعية العامة المذكورة آنفا (A/68/553) بوصفها من وثائق عمل اللجنة وإرفاقها بالتقرير النهائي للاجتماع الوزاري السابع والثلاثين[1].

١٧٦ - وأُبلغت اللجنة أيضا بأن الرئيس علي بونغو أونديمبا شارك، على هامش الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيويورك، في إطلاق مبادرة كلينتون العالمية لمشروع بقيمة ٨٠ مليون دولار ومدته ثلاث سنوات يرمي إلى القضاء على صيد الفيلة غير المشروع وتجارة العاج. وفي الختام، هنأت غابون مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وشجعت رئيسه والممثل الخاص للأمين العام، السيد أبو موسى، على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء في اللجنة على مكافحة الصيد غير المشروع.

١٧٧ - وأشارت اللجنة إلى أن غابون تظل مستعدة لتعزيز التعاون فيما بين جميع دول المنطقة دون الإقليمية. وأوصى الوفد بإنشاء آلية فعالة لتبادل المعلومات؛ وبناء قدرات حراس الغابات؛ وإنشاء آليات دون إقليمية لتعزيز التنسيق بين الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص في المسائل التقنية؛ والقيام بعمليات تنطوي على دوريات مشتركة تنسقها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وإنشاء قوة رد سريع مشكلة من حراس الغابات تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ ومواءمة التشريعات المحلية المتعلقة بهذه المسألة؛ وتشجيع المكتب والجماعة الاقتصادية على تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لبناء القدرات.

ثاني عشر - إحاطة من هيئات تتمتع بمركز المراقب لدى اللجنة

مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

١٧٨ - تابعت اللجنة باهتمام الإحاطة التي قدمها مدير مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي عرض آخر المعلومات عن أنشطة المركز في الأشهر الأخيرة. وسلط المدير الضوء على مختلف جهود بناء القدرات المضطلع بها مع الدول والجهات الفاعلة الإقليمية في المناطق المشمولة بولاية المركز، ورحب بالتعاون القائم مع هيئات من قبيل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول

(١) لم تُستنسخ الرسالة في هذه الوثيقة.

وسط أفريقيا و مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وفيما يتعلق بالتعاون مع المكتب، أشار مدير المركز إلى النتائج الإيجابية للحلقة الدراسية التي توخت إذكاء وعي الصحفيين في منطقة وسط أفريقيا بمسائل السلام والأمن وحقوق الإنسان، التي اشترك في تنظيمها المكتب والمركز في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في دوالا، بالكاميرون. وتمخضت تلك الحلقة الدراسية عن اعتماد إعلان بشأن وسائط الإعلام والسلام والأمن وحقوق الإنسان في وسط أفريقيا وبشأن إنشاء منتدى دون إقليمي معني بتلك المسائل.

١٧٩ - وشجع مدير المركز أيضا الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تصدق بعد على مختلف الصكوك المنظِّمة لمسائل حقوق الإنسان والديمقراطية، أن تفعل ذلك، من أجل كفالة تحقيق الأداء الأمثل لهياكلها الأساسية الديمقراطية.

١٨٠ - وأشادت اللجنة بمدير المركز على العرض الذي قدمه ورحبت باستعداده لمواصلة تقديم الدعم اللازم للدول في جهودها الرامية إلى توطيد حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيزها.

١٨١ - وأكدت اللجنة من جديد الحاجة إلى التعاون مع جميع المنظمات دون الإقليمية، ومنها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

ثالث عشر - تقرير أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن وعن تطوير شراكاتها الاستراتيجية

١٨٢ - استمعت اللجنة باهتمام إلى عرض قدمته أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن وعن تطوير الشراكات الاستراتيجية.

١٨٣ - وقدمت الأمانة عرضا عن تفعيل منظومة السلام والأمن في وسط أفريقيا. وانطوى العرض على استعراض للصكوك القانونية، وهي ميثاق عدم الاعتداء؛ و ميثاق المساعدة المتبادلة؛ والبروتوكول المنشئ لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا؛ واللوائح الداخلية للجنة الدفاع والأمن، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا وآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، وكذلك لهيئات صنع القرار وهي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، والمجلس الوزاري لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، ولجنة الدفاع والأمن.

١٨٤ - وقدمت الأمانة بعد ذلك تقييما لأدوات التنفيذ وأشارت إلى التعزيز التدريجي لتلك الأدوات، بما يشمل إدارة الإدماج البشري والسلام والأمن والاستقرار؛ وفريق التحليل الاستراتيجي؛ ومديرية الشؤون السياسية وآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا؛ والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا؛ ومديرية الأمن البشري؛ ولجنة السفراء.

١٨٥ - ورحبت اللجنة بتلك التطورات، بما في ذلك تعزيز الشراكات الاستراتيجية التي أقامتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا سيما مرفق السلام الأفريقي وبرنامج الدعم في مجالي السلام والأمن.

رابع عشر - مناقشات بشأن الموضوع المحدد المختار: وسط أفريقيا وخطر الإرهاب

١٨٦ - تابعت اللجنة باهتمام عرضا عن موضوع وسط أفريقيا وخطر الإرهاب، وهو الموضوع المحدد الذي تم اختياره، قدمته ممثلة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

١٨٧ - وقالت ممثلة المركز إن الحالة الأمنية في منطقة وسط أفريقيا تهيمن عليها أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين التي ترتكب في أثناء الانتفاضات السياسية أو العقائدية أو العرقية والتي تستغل غياب المؤسسات وضعف الدول. وعددت ظواهر أخرى تؤدي إلى تفاقم هذه الحالة، منها الإرهاب القائم على الاتجار بالمخدرات؛ والصيد غير المشروع؛ والقرصنة البحرية في خليج غينيا؛ وقطع الطرق على حركة الملاحة في الأنهار الرئيسية؛ والقتل الطقسي؛ والنزاعات القبلية أو العشائرية؛ وسرقة الماشية؛ ووجود قوات متمردة مسلحة؛ والاتّجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من قِبل مختلف الجماعات والحركات؛ وظهور جماعات دينية متطرفة أو جهادية؛ وغسل الأموال؛ وتدخل الجهات الفاعلة الخارجية التي تستغل استمرار عدم الاستقرار في المنطقة.

١٨٨ - وأضافت أن مما يهدد منطقة وسط أفريقيا أيضا امتداد النزاعات الدائرة في المناطق المجاورة إليها، ولا سيما النزاعات في ليبيا ودارفور والصومال ومالي؛ ومصالح الجهات الفاعلة الخارجية التي تستغل استمرار عدم الاستقرار في المنطقة؛ وغسيل الأموال؛ والهجرة غير القانونية؛ والمشرّدون داخليا واللاجئون؛ والاتجار بالأشخاص. ومن العوامل التي تسهم أيضا في عدم استقرار المنطقة الفقر المدقع أو غياب سلطة الدولة أو ضعف المؤسسات الحكومية؛ وسهولة اختراق الحدود.

١٨٩ - وحذرت قائلة إن عددا من هذه العوامل مجتمع في الأزمة الدائرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يمثل مصدرا محتملا لامتداد النزاع وعدم الاستقرار إلى المنطقة والبلدان المجاورة.

١٩٠ - ثم وصفت اللجنة مختلف الحركات أو الجماعات أو المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية الصغيرة الموجودة في منطقة وسط أفريقيا والمناطق المجاورة لها، قبل أن تقدم مجموعة من التوصيات بشأن تعزيز مؤسسات الدولة وقدراتها؛ وبناء السلام؛ وتعزيز التنمية الاقتصادية؛ وتمكين المرأة؛ ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والتصديق على المعاهدات العديدة ذات الصلة بمراقبة الأسلحة ومنع انتشارها.

١٩١ - ودعت الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب، إلى القيام بذلك وإلى تطبيق أفضل الممارسات لتحسين الضوابط الحدودية. وشددت على ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بانعدام الأمن البحري والصيد غير المشروع معالجة متواصلة؛ وتوسيع نطاق البرامج المنفذة في مجال نزع سلاح المتمردين والإرهابيين السابقين وإعادة إدماجهم؛ وتطبيق البرامج الرامية إلى القضاء على نزعة التطرف لدى الشباب ونزلاء السجون في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

١٩٢ - وعقب ذلك العرض، جدد المنسق الإقليمي لخريطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا دعوته الدول والمؤسسات دون الإقليمية في وسط أفريقيا إلى الوفاء بالتزاماتها السياسية والمالية بما يكفل اتخاذ إجراءات فعالة لمجابهة ذلك التهديد.

١٩٣ - وأوصت اللجنة بأن تدرج المسائل المتصلة بالتهديدات الإرهابية الدائبة التغير وتنفيذ الاستراتيجية دون الإقليمية لمكافحة الإرهاب في جدول أعمال اجتماعاتها.

خامس عشر - استعراض الحالة المالية للجنة: تنفيذ الدول الأعضاء لإعلان ليبرفيل

١٩٤ - أشادت اللجنة بالدولتين العضوين في اللجنة اللتين سددتا مساهماتها لصندوقها الاستئماني وناشدت الدول التي لم تف بالتزاماتها بعد القيام بذلك.

١٩٥ - ولاحظت اللجنة أن هذه الحالة المالية السيئة يمكن أن تؤثر على حسن سير عمل اللجنة ما لم تتخذ الدول تدابير حازمة بشأنها.

١٩٦ - ونوهت اللجنة بالالتزام السياسي للدول وشجعتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان ليبرفيل.

سادس عشر – مكان وموعد انعقاد الاجتماع المقبل

١٩٧ – قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري الثامن والثلاثين في مالابو. فأشار وفد غينيا الاستوائية إلى أنه سيوافي أمانة اللجنة بموعد الاجتماع عبر القنوات الدبلوماسية.

سابع عشر – مسائل أخرى

١٩٨ – أقّرت اللجنة بضرورة إدراج قائمة شاملة بجميع أسماء المشاركين في تقاريرها عن اجتماعاتها المقبلة.

ثامن عشر – اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين

١٩٩ – اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

تاسع عشر – كلمة شكر

٢٠٠ – ألقى وزير خارجية الكاميرون، السيد بيير موكوكو مبونجو، باسم اللجنة، كلمة الشكر التالية:

”نحن، ممثلو الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في نجامينا بمناسبة الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة المعقود في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

نؤكد من جديد تمسكنا بمُثل السلام والأمن والاستقرار التي تشتد حاجة شعوبنا إليها ويقتضيها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا دون الإقليمية؛

نُحَيي الجهود التي بذلتها بلداننا، بشكل فردي وجماعي، من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية؛

نرحب بمناخ الوئام والإخاء والثقة المتبادلة الذي ساد طوال المدة التي استغرقتها أعمالنا؛

نعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، ولحكومة وشعب تشاد، على حفاوة الاستقبال والعناية الأخوية التي حظينا بهما خلال إقامتنا في جمهورية تشاد.“

الضميمة الأولى

نداء نجامينا المعتمد في الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

نحن،

وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛

المجتمعين في نجامينا، جمهورية تشاد، في إطار الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة؛

إذ نعرب عن قلقنا إزاء التدهور المستمر للأحوال الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تفاقمت نتيجة ما دار من مصادمات طائفية دينية؛

وإذ نضع في اعتبارنا القرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٣٨٠، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والقاضي بإنشاء بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

وإذ نضع في اعتبارنا البيان الصادر عن الاجتماع الثالث لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، المعقود في بانغي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

وإذ نكرر تأكيد التزامنا الراسخ باتفاق ليبرفيل المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإعلان نجامينا المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، باعتبارهما الأساس القانوني لعملية الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

وإذ نشير إلى إعلان كيغالي المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣؛

وإدراكاً منا لخطر زعزعة الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية برمتها وتحويل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ملاذ للمجموعات المسلحة، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة؛

نعرب عن قلقنا العميق إزاء الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

ندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة في أفريقيا الوسطى إلى احترام الالتزامات الواردة في إعلان نجامينا وخريطة الطريق؛

ندعو إلى مواصلة الحوار السياسي من أجل عقد مؤتمر وطني شامل، ونشجع الزعماء الدينيين على مواصلة جهودهم في التوسط بين الطائفتين المسيحية والمسلمة والمصالحة بينهما؛

ندين أي استغلال للدين؛

ندين بشدة كافة أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المختلفة ضد السكان المدنيين وضد قوات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وضد القوات الفرنسية؛

نكرر التزامنا بدعم عملية الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وندعو الدول الأعضاء في اللجنة إلى المشاركة بفعالية في جميع الأعمال الرامية إلى حل الأزمة في أفريقيا الوسطى؛

نرحب باتخاذ مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرارين ٢١٢١ (٢٠١٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى؛

ندعو جميع الدول الأعضاء في اللجنة إلى أن تسهم إسهاماً له قيمته في التنفيذ الفعال لبعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبل منها تقديم ما يلزم من موارد بشرية ودعم لوجستي؛

نرحب بنقل السلطة من القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣؛

نرحب بالتزام رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالإسهام بقوات في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

نهيب أيضاً بالشركاء على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف أن يقدموا دعماً مالياً ولوجستياً للعمل الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى ولبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحيط علما بالتدابير الواردة في القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن عقد مؤتمر للمانحين؛

نكرر دعوتنا لجميع أعضاء فريق الاتصال الدولي، وكذلك سائر أعضاء المجتمع الدولي، إلى الوفاء بالتزاماتهم عن طريق تقديم مساهماتهم إلى الصندوق الاستئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

نعرب عن امتناننا لمختلف الشركاء، وبصفة خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على ما يقدمونه من دعم لجهود تحقيق الاستقرار واستعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

نناشد المجتمع الدولي أن يواصل إعطاء الاهتمام الواجب وأن يولي الأولوية للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

حُرر في نجامينا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الضميمة الثانية

قائمة المشاركين

أنغولا

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
١ -	السيد ألبرتو كابونغو	مستشار/دبلوماسي، وزارة الشؤون الخارجية
٢ -	السيدة ماريا نارسيا ماتيوس ميغيل	دبلوماسية، سكرتيرة أولى، وزارة الشؤون الخارجية
٣ -	السيد سيباستياو فرانسيسكو دومينغوس كاردوسو	رئيس قسم، رئيس الشرطة
٤ -	السيد سقراط نتونتا ووتا مبولو	مفتش شرطة، رئيس القسم المعني بأفريقيا، إدارة التعاون
٥ -	السيد مانويل فييرا فونسيكا	مستشار، البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة
٦ -	السيد كامفليكا فاسكو ألفونسو منديز	مدير المخصصات للمنظمات الإقليمية الأفريقية

بوروندي

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٧ -	السيد لوران كافاكور	وزير الخارجية والتعاون الدولي
٨ -	السيد زاكاري غاهوتو	سفير، مدير عام العلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية
٩ -	السيد زينون ندابنيز	رئيس اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بنزع السلاح ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة

الكاميرون

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
١٠ -	السيد بيار موكوكو مبونجو	وزير الخارجية
١١ -	السيد ديزيري جان كلود أوونو منغيلي	المدير العام بالنيابة لشؤون الأمم المتحدة والتعاون اللامركزي وزارة الشؤون الخارجية
١٢ -	السيد ديفد إيوو نغيمي	مفوض الإقليم، مدير الأمن العام، قسم الأمن القومي
١٣ -	السيد باه أومارو ساندا	سفير الكاميرون لدى تشاد
١٤ -	السيد ديزير هويانغ	ممثل مكتب الاستخبارات الأجنبية
١٥ -	المقدم أبراهام برنار أونغويني	رئيس هيئة الأركان العامة، شعبة أفريقيا
١٦ -	السيد رينيه نجيلا	وزير مفوض، سفير الكاميرون

جمهورية أفريقيا الوسطى

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
١٧ -	السيدة ليوني بانغا بوثي	وزيرة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية ومواطني أفريقيا الوسطى بالخارج
١٨ -	المقدم إسماعيل كواغو	مدير مكتب نائب وزير الدفاع
١٩ -	السيدة كورين غولياتا	رئيسة مكتب شؤون الأمم المتحدة في وزارة الشؤون الخارجية

الكونغو

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٢٠ -	السيد باسيل إكويبي	وزير الشؤون الخارجية والتعاون
٢١ -	السيد ريمون سيرج بالي	سفير فوق العادة ومفوض، الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة؛
٢٢ -	السيدة أنيك يولاند لوكاكا	رئيسة مكتب شؤون الأمم المتحدة
٢٣ -	السيد فوالا تشاني إيتوا	الملحق المعني بالسلامة والأمن البحريين التابع لنائب وزير الأساطيل البحرية

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٢٤ -	السيد كزافييه - هونوريه تاتي	رئيس مكتب أفريقيا والشرق الأوسط
٢٥ -	السيد سيلفير - دوني نسولا نكوكو	القائم بالأعمال، سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى تشاد
٢٦ -	السيد بونسيلا فابيان ماتا - إنغاي	سكرتير ثان، سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى تشاد
٢٧ -	السيد كينيث إنيم أمبي	المجتمع المدني، جمهورية الكونغو الديمقراطية

غابون

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٢٨ -	السيدة ميراي سارة نزانزي	نائب الأمين العام، وزارة الشؤون الخارجية
٢٩ -	السيد ريجيس أونانغا نداي	وزير مستشار، البعثة الدائمة للغابون لدى الأمم المتحدة
٣٠ -	العميد فكتور مونانغا أماتيبا	مستشار، وزارة الداخلية المنسق الوطني المعني بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة
٣١ -	السيد فرنان سيريل ياليس	رئيسة مكتب شؤون الأمم المتحدة
٣٢ -	السيدة موريل سيغريد نزيترا	موظفة بحوث، وزارة الشؤون الخارجية

غينيا الاستوائية

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٣٣ -	العقيد سانتياغو مبا سيما إنغونغا	رئيس شعبة الموظفين، هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة
٣٤ -	السيد إينوسانسيو إيسونو أولو نسينغ	مهندس اتصالات فنية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

رواندا

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٣٥ -	شيخ موسى فازل هاريريمانا	وزير الأمن الداخلي في رواندا
٣٦ -	السيد جايمس نغانغو	مدير عام، وزارة الشؤون الخارجية
٣٧ -	السيد جان داماسين روداسينغوا	مكتب الرئيس
٣٨ -	السيد أماندين روجيرا	سفير رواندا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣٩ -	السيد إيزاي باغابو	البعثة الدائمة لرواندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك
٤٠ -	السيد روزيندانا شامبين	المجتمع المدني الرواندي
٤١ -	ويلسون رويغامبا	مدير، شؤون غرب ووسط أفريقيا، مكتب رئيس رواندا

تشاد

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٤٢ -	السيد موسى فكي محمد	وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي
٤٣ -	السيد محمد نيل أباكار	المنسق العسكري، وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي
٤٤ -	السيد ألكس راتيباي	مدير الشؤون القانونية، وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي
٤٥ -	السيد محمد بورما دجامي	المنسق الوطني
٤٦ -	المقدم سامسون ميانرو	نائب مدير التعاون العسكري
٤٧ -	السيد أودار داديم	مفوض الشرطة
٤٨ -	السيد يايا تاهير	مفوض الشرطة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)
٤٩ -	السيد لوغولي نهيم	مراقب الشرطة
٥٠ -	السيد صالح سليمان	مترجم فوري (الإنكليزية -الفرنسية)
٥١ -	السيد كادينغار مايارا	مترجم فوري (الإنكليزية -الفرنسية)
٥٢ -	السيد لوغونديي ميانبي	مترجم فوري
٥٣ -	السيد لازار كومندغال	الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ليبرفيل

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٥٤	العميد غي بيار غارسيا	نائب الأمين العام، قسم التكامل البشري، والسلام، والأمن، والاستقرار
٥٥	السيد تييري زانغ	خبير في الأسلحة الصغيرة والخفيفة
٥٦	السيد دانيال باسكال إلونو	خبير محلل، آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا/ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
٥٧	السيد لويك مودوما	خبير، السلامة والأمن البحريان، القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
٥٨	السيد نونو بوتو ميتي	مدير برنامج، مركز السلام، والأمن، ومنع العنف المسلح/ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
٥٩	السيد جان كلود كابويكو	موظف برامج، مركز السلام، والأمن، ومنع العنف المسلح/ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

الاتحاد الافريقي (إنجمينا)

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٦٠	السفير كورانتان كي دولاي	ممثل الاتحاد الافريقي لدى تشاد

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بانغي

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٦١	السيد ماكس – وليامز مورو	مستشار، لجنة الخبراء، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

ضيفا الشرف

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٦٢	السيدة جوديت فون دير ميروي	خبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، الاتحاد الافريقي
٦٣	البروفسور وولسون مفومو إيلا المنسق الإقليمي لمكافحة الإرهاب	موظف بحوث رقم ١ المديرية العامة للأمن الوطني، مدير، مركز البحوث التابع للكلية الدولية لقوات الأمن

إدارة الشؤون السياسية

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٦٤	السيد تاي – بروك زيريهون	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، لومي

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٦٥	السيد ماركو كالبوش	مدير

مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ياوندي

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٦٦	السيد أغبيسي أهوانو	الممثل الإقليمي لمركز وسط أفريقيا
٦٧	السيد بيرامغوتو موغابي	مستشار حقوق الإنسان بالنيابة

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٦٨	بابوكار - بليز إسماعيلا جانيبي	مدير المكتب

أمانة اللجنة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

الرقم	الاسم الكامل	اللقب
٦٩	السيد أبو موسى	الممثل الخاص للأمين العام/رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
٧٠	السيد مامادي كوياتي	رئيس إدارة الشؤون السياسية، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
٧١	السيد نوربير ويندجي	موظف لشؤون الإعلام، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
٧٢	السيد جايمس أجي	مستشار الشؤون السياسية، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
٧٣	السيد عصام طيب	مستشار الشؤون السياسية، إدارة الشؤون السياسية
٧٤	السيد جوزافا ميزاغوزو باليغامير	مستشار في شؤون السلام والتنمية، الأمم المتحدة/مكتب تنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشاد
٧٥	السيدة أبلافي أييه	مساعدة إدارية، إدارة الشؤون السياسية، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
٧٦	السيد ويلي ندونغ أكوري	موظف مشتريات، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا